

## «فرانشايز» اختتمت 2015 Bifex بإطلاق مبادرة العلامات التجارية العربية



حكيم متوسطاً ماترجي وشقير وعريبيد

في ختام أعمال منتدى Bifex 2015 الذي انعقد على مدى يومين برعاية رئيس الحكومة تمام سلام في فندق «فيبيسيا» في بيروت، أطلقت الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز IFA مبادرة «العلامات التجارية العربية». وتقوم المبادرة على تأسيس «معهد عربي للعلامات التجارية العربية المنشأ»، لما لهذا الأمر من تأثير على تنافسية الاقتصاد العربي وتعزيز قدرته على تأمين فرص عمل واستثمار.

وحضر الاحتفال وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في جدة الشيخ مازن ماترجي.

## عريبيد

وشرح رئيس الجمعية شارل عريبيد رؤية الجمعية حول دور المعهد المستقبلي.

لافتاً إلى أنّ هذا المعهد «سيضطلع بمهام كبيرة، وبهنا وجود سلام في استراتيجيين معنا في هذا المشروع الحيوي، واقصد القطاع الخاص اللبناني والقطاع الخاص العربي، ووزارات الاقتصاد في الدول العربية، والخرف اللبنانية والعربية، فضلاً عن مساهمة الدبلوماسية اللبنانية أيضاً»، وقال: «انطلقنا من هذه الفكرة لكون اللبنانيين سابقين في إطلاقات العلامات التجارية في العالم العربي. وتوسع قطاع الفرانشايز اللبناني إلى أكثر من بلد، ولما أردنا حماية هذه العلامات التجارية، واجهنا تعقيدات وصعوبات إدارية وكمالية كبيرة على صعيد حماية الملكية الفكرية وتسجيلها في الدول المنتشرة فيها. والظلم على أن هذه الأمور تكتمل نظم وقوانين في الدول الأوروبية تسهل لنا عملية حماية الملكية الفكرية من دون تكاليف تذكر. من هنا تكونت فكرة إنشاء المعهد العربي للعلامات التجارية، وخصوصاً مع تزايد عدد الطاقات اللبنانية الكبيرة الراجعة في تصدير سلع جديدة وخدمات وأفكار مبتكرة، كما تواصلنا مع شباب عربي مبادر وطموح ينحو أيضاً بهذا الاتجاه. ومن واجبنا أن نساعد كل شاب يملك فكرة ويرغب في تحويلها إلى خدمة أو منتج وبالتالي إلى علامة تجارية تحمل اسمه. وتبين من تجربة فرانشايز في لبنان أننا قادرون على خلق امتيازات وتكبير حجمها وتعميمها وتسويقها في العالم أجمع. ولا تقتصر الحيوية لإطلاق هذه المبادرة، ولقينا التشجيع الكبير من مجتمع الأعمال العربي، وسنقوم بجولات على عدد من الدول في المستقبل القريب لعرض هذا المشروع تمهيداً للمباشرة في تأسيسه. ونطلق في هذا المشروع ونحن مؤمنون بقدرتنا على تعميم قصص النجاح. كما أنّ المجتمع العربي لديه المواهب والقدرات،

فلنعمل على أن تكون في أيضاً علامات تجارية ناجحة ومميزة».

## شقير

ثم تحدث شقير فقال: «بات منتدى بيروت لـ«فرانشايز» محطة سنوية ينتظرها الجميع للإطلاع على ما تمّ تحضيره من أفكار خلاقة ذات بعد اقتصادي وطني، تتناسب مع طبيعة كل مرحلة، أفكار تركز على القوة الكامنة التي يتمتع بها لبنان لتفعلها والإفادة منها إلى أبعد حدود في تنمية اقتصادنا الوطني بكل مكوناته».

وأضاف: «لا عجب، في أن نطلق اليوم سوياً من هذا المنتدى ومن بيروت بالذات، مشروعاً اقتصادياً عربياً رائداً وهو «معهد العلامات التجارية العربية»، فلطالما شكّل لبنان حاضرة أساسية للعلامات التجارية التي يتجاوز عددها الـ300، فيما كان بلدنا في طليعة الدول العربية العاملة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. لا شك، أنّ إطلاق المعهد الذي جاء مع بدء انتشار العلامات التجارية في الدول العربية وارتفاع منسوب الوعي حول أهمية ثقافة الفرانشايز، يعطي هذا القطاع بُعداً جديداً ودفعا قويا لترسيخه وجعله ركيزة أساسية من الاقتصادات العربية، وخصوصاً أنّ من أولويات المعهد جمع كل العلامات التجارية العربية، وترويج ثقافة استهلاك السلع والخدمات والامتيازات العربية، وكذلك تشجيع الشباب العربي على إنشاء علامات تجارية في كل القطاعات».

وتابع: «بعد أسبوع تماماً يضي عام كامل على لبنان من دون رئيس جمهورية وهناك من لا يبالي. بالله عليكم بأي منطلق، وبأي حق يترك البلد من دون رأس؟

## الهبر: لدينا مخزون كبير من الطاقات يحتاج إلى طريقة ووسيلة ليتحوّل عبرها إلى مبادرات أعمال واستثمارات ومن ثم علامات تجارية.

هذا أمر غير معقول وغير مقبول على الإطلاق، لكن في كل الأحوال التاريخ لن يرحم المسؤولية تبقى على القيادات السياسية التي عليها القيام بواجبها الوطني وأخراج البلد من عتق الرجزية، بالذهاب فوراً لانتخاب الرئيس وإعادة الدولة إلى المؤسسات الدستورية، وترسيخ الاستقرار السياسي السند، وإعادة ثقة الأشقاء العرب لا سيما الخليجيين بلبنان».

## ماترجي

أما ماترجي، فقد أعلن تأييده لمبادرة إطلاق «المعهد العربي للعلامات التجارية العربية»، معرباً عن أمه في تأسيس المعهد في أقرب فرصة «لكونه يؤسس للمعهد التجاري الحديث وفق نظم وقواعد تسهل التبادل ونشر الثقافة والمبادر وتشجيعها ودعمها».

وأشار وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم إلى «أنّ هذا المؤتمر بات يشكل واحداً من أهم المؤتمرات التي تقام في لبنان، نظراً إلى الدور الذي يلعبه قطاع فرانشايز في المساهمة في نمو الاقتصاد اللبناني».

وقال: «هنا نفتنم وجودنا على هذا المنبر الكريم لنطالب مجدداً ومجدداً بانتخاب رئيس للجمهورية، لما لهذا المنصب من أهمية على الصعيد السياسي والاقتصادي لخلق جو مؤات للاستثمار والثقة والاستقرار».

وأضاف حكيم: «إنّ ما يميز هذا المؤتمر أيضاً هو أنه يلقي الضوء على أهمية المغتربين في الترويج إليه وهذا بالفعل ما نسعى إليه في وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لتدعيم دخول

من الأدوات الفعالة في التنمية الاقتصادية حيث أنها تسمح للمبدع أو مالك براءة الاختراع والعلامة التجارية أو المؤلف بالإفادة من عمله واستثماره كما تساهم في قيام الصناعات المحلية وتشجيعه وجذب الاستثمارات الخارجية».

وأكد «أنّ وزارة الاقتصاد والتجارة تسعى دائماً إلى تأمين التوازن بين حقوق المبدعين والمؤلفين من جهة، وبين إفادة المجتمع ككل من هذا الإبداع. كما تحرص دائماً على حماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري وعلى مواجهة تحديات التجارة الإلكترونية والتحديات التي تترافق مع ازدياد العولمة».

ورأى أنّ حماية الملكية الفكرية في لبنان «باتت علامة ثقة ومصداقية للدولة اللبنانية»، متعهداً «بأننا في الوزارة نلاحق جميع المخالفين لأنّ اقتصاد لبنان هو اقتصاد حز يعتمد على قدسية الملكية».

وختم حكيم: «إنّ إطلاق معهد العلامات التجارية العربية هو خطوة مهمة تسمح للبنان بالترويج لعلاماته التجارية وتبادلها مع الدول العربية ومع العالم بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف»، مؤكداً «أننا مستعدون للمساهمة في كل ما من شأنه تشجيع هذا التبادل والارتقاء بالعلامات التجارية اللبنانية في لبنان والخارج بما يساهم في تنميتها ونموها وزيادة حجم الاستثمارات في المنطقة العربية».

## الهبر

ثم قدّم المدير العام للجمعية رجا الهبر عرضاً يشرح الأهداف المتناظر أن يحققها المعهد، وخصوصاً على صعيد تأمين التفاعل بين الناس في إطار التعاون العربي وتشجيع خلق ماركات وطنية. وقال: «هذا المعهد يعكس الحاجة العربية إلى جمع طاقاتها في سوق عربية كبرى، وخلق مبادرات لأسباب اقتصادية وشبابية وإثرائية تمهّد الطريق إلى تأسيس علامات تجارية عالمية». كما لدينا اليوم ماركات لبنانية تفخر بها في العالم العربي، كما هناك ماركات عربية تفخر بها في لبنان. وللسنا رغبة صادقة لدى القطاع الخاص في العمل المشترك والتعاون لما فيه مصلحة كل الشعوب العربية. لدينا مخزون كبير من الطاقات يحتاج إلى طريقة وسيلة ليتحوّل عبرها من مبادرات أعمال واستثمارات ومن ثم علامات تجارية».

## الجلسة الختامية

اختتمت منتدى Bifex أعماله بجلسة عنوانها «العلامات التجارية المبنية على المخزون الثقافي للدول»، ونوّذه البروفيسور جان بينيديكت ستيتكامب من جامعة نورث كارولينا الأميركية، بعمق الجذور والتراث الثقافي في لبنان والعالم العربي.

## باسيل عشية مؤتمر الطاقة الاغترابية: سنبحت في إنشاء مجلس وطني للاغتراب



باسيل متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

أكد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أنه سيتم في مؤتمر الطاقة الاغترابية اللبنانية 2015 هذا العام توسيع قاعدة البيانات عن اللبنانيين المغتربين الناجحين.

وقال باسيل في مؤتمر عقده عشية انعقاد مؤتمر «الطاقة الاغترابية» «إنّ رابطة الدم أساسية ولكن المصلحة الأهم هي ربط المغتربين بلبنان والهدف من المؤتمر إحياء العاطفة بالوطن الأم وخلق المصالح بينهم وبين لبنان والأمر ليس تقنياً فحسب بل ترفيهي أيضاً. فنحن نريد منهم أن يختبروا الفرح في لبنان»، مشيراً إلى أنه «سيتم عرض أحد أهم المواضيع الذي هو حق اللبنانيين المغتربين بالجنسية كما سيتم العمل على

## منتدى «آليات تجفيف منابع تمويل الإرهاب» أوصى بتعزيز أنشطة الرقابة وتبادل الخبرات

التحقق، بالإضافة إلى كيفية معرفة العمليات المصرفية التي يمكن استغلالها، وطريقة رصد العمليات وحركة الأموال المشبوكة أو غير الاعتيادية». كما استعرض المشاركون «مستجدات المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك ورش العمل، والمؤتمرات، والدورات التدريبية الرامية إلى تطوير الخبرات في هذا المجال على مستوى المنطقة العربية وتحديثها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». وتوصل اجتمع بيروت إلى توصيات «تتمشى مع أحكام القانون الدولي والإستراتيجية الدولية للأمن المتحددة في شأن مكافحة الإرهاب».

وخلص المنتدى إلى «وجوب تعزيز أنشطة الرقابة والتحقق المالي والأجهزة الأمنية المعنية لتبادل الخبرات ومتابعة القرارات المستجدة دولياً في هذا الإطار»، كذلك أوصى «بالانضمام إلى المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب، ودراسة كيف يمكن تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة أنشطة مثل: جمع الأموال للجماعات الإرهابية من خلال شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والعملات الافتراضية من قبل العناصر الإرهابية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات».



مقدم الحضور خلال افتتاح المنتدى

## نشاطات اقتصادية

ولفتت مسؤولة برامج التنمية البشرية والفقر والعمل والجنسرة حنين السيد إلى «أنّ البنك الدولي في صد الاتكباب على تجميع معلومات عن القطاعات التي تستدعي مساندها وتقديم الدعم لها لكي تنمو وتزدهر»، مؤكدة «أنّ ما يهم البنك الدولي أنّ القطاعات التي يمكن مساندها يجب أن توفر بدورها فرص عمل على المستويين القصير والمتوسط».

ولفت دبوسي، من جهته، إلى أنّ «القطاعات التي يتوجب دعمها وتتسم بطابع الأولوية هي المنتجات الزراعية وقطاع صناعة الفروشات، ونحن على نطاق مجلس الإدارة نكف على إعداد خطط تتناول كل القطاعات، ومدينة طرابلس طالما امتازت عبر التاريخ بمنتجات مميزة، وإذا ما عادت الظروف المؤاتية لها فإنها تنطلق من جديد في دورة إنتاجية أكثر تقدماً».

● أطلق المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمبر ضمن إصدارات «يونيسكو»، كتاباً تحت عنوان «دينامية العلوم وإدارة المياه العابرة للحدود، حالة نهر العاصي»، في جامعة ميلانو في إطار معرض إكسيو 2015 (والذي يبدأ من 1 أيار الحالي ويستمر حتى 31 تشرين الأول المقبل في مدينة ميلانو، في إيطاليا).

جاء ضمن هذا الكتاب من خلاصة تنفيذ مشروع من قبل المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية في وزارة الطاقة والمياه اللبنانية بالتعاون مع مركز Insubria للأمن الدولي ICIS وغيرها من المنظمات الإيطالية والدولية المعنية.

● بحث رئيس الحكومة تمام سلام مع وزير الزراعة أكرم شهيدين يرافقه وفد من نواب الشمال والبقاع، سبل تصريف الإنتاج الزراعي، في حضور رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمؤسسة تشجيع الاستثمار (إيدال) نبيل عيتاني.

● التقى وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان نقيب العاملين والموزعين في قطاع الغاز ومستلزمات في لبنان فريد زينون، يرافقه نقيب المحروقات وليد ديب، ونقيب شركات الغاز فؤاد قازان، ووفد من نقابة موزعي قوارير الغاز في الشمال، وأعضاء النقابة، وبحث معهم في موضوع تعديل قوارير الغاز في الأسابيع المقبلة، والذي يشمل أربعة ملايين قارورة غاز في المرحلة الأولى، التي أن يتم تلغ القوارير الباقية.

● وجرى التطرق إلى موضوع الصهاريج التي تعبى قوارير الغاز في منطقة طرابلس وعكار، وتجهيز معامل التعبئة الموجودة في لبنان من أجل ضمان السلامة العامة.

● وعرضت النقابة موضوع «سكر الأمان» في القوارير الجديدة من أجل حماية التهريب والتخفيف من الرسم على القوارير.

● زار وفد من البنك الدولي، رئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، بهدف استطلاع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مدينة طرابلس ومناطق الجوار، والوقوف على المعطيات التي يجب أن تتوافق لتعزيز توجه البنك الدولي من أجل تأسيس صندوق لدعم طرابلس والشمال.

## أشرف على تفريغ الشاحنات في مرفأ طرابلس خير: سيتم إطلاق باخرتين من جدة والعقبة خلال الأيام المقبلة

أشرف رئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير، على عملية تفريغ الشاحنات في مرفأ طرابلس، والتي كانت عالقة على معبر نصيب الحدودي، إثر الاشتباكات التي حصلت على الحدود السورية-الأردنية، في حضور رئيس مرفأ طرابلس أحمد تامر.

وأوضح خير أنّ «التأخير في تفريغ الباخرة كان بسبب خلاف بين الوكيل الأردني وصاحب الباخرة التركي»، وقال: «بالنسبة إلينا لا يوجد أي مشكلة، نفذنا توجيهات دولة الرئيس تمام سلام، ووزير المال علي حسن خليل والوزراء كافة، بالإسراع في نقل الشاحنات إلى لبنان».

وأضاف: «نحن في هيئة الإغاثة على استعداد تام وفوري بمساعدة السائقين وأصحاب الشاحنات خلال 24 ساعة، وما يهم أننا نرثنا الأمر في يد أصحاب الشاحنات في سهولة الحركة واختيار الباخرة التي يريدونها والوصول بها إلى لبنان، وأكثر المشكلة في هذه الباخرة كانت بسبب خلاف بين الوكيل الأردني وصاحب الباخرة التركي، ونحن في القانون البحري والقانون اللبناني والدولي، قمنا بواجبنا بالتنسيق مع كافة المسؤولين ومع مدير المرفأ».

وبالنسبة إلى الشاحنات المتوقفة، أكد خير أنه سيتم إطلاق «باخرة بعد ثلاثة أيام من جدة محملة بـ53 شاحنة، وأيضاً هناك باخرة بعداً بثلاثة أيام ستنتقل من العقبة محملة بـ60 شاحنة، ونحن على تواصل ولا وجود لأي مشكلة، وما يهم أن يتابع سائقو الشاحنات مهمتهم والتنسيق مع هيئة الإغاثة».

## لجنة المال درست اقتراح قانون إنشاء برنامج لإزالة الفقر والعوز

درست لجنة المال والموازنة، خلال جلسة عقدها أمس برئاسة النائب ابراهيم كنعان، اقتراح القانون المقدم من النائب رويبر فاضل حول إنشاء برنامج لإزالة الفقر والعوز في لبنان.

وقال كنعان بعد الجلسة: «قد يترأى للبعض أنّ هذا مجرد عنوان وأنّ النواب يعدون اقتراحات لكنها من بون جبدي، لكن بعدما اطعنا على هذا الاقتراح تبين لنا أنّ هناك برنامجاً من البنك الدولي بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وهو قائم منذ العام 2011، إنما في حاجة إلى تطوير وتفعيل، وأعدت لهذا البرنامج إحصائيات تبين أنّ هناك أكثر من 625 ألف لبناني، تحت خط الفقر».

وأضاف: «في ظل هذا الوضع الخطير الاجتماعي المازوم وسط كل السلبات التي نراها، فهذا الأمر يندرج بانفجار اجتماعي إذا لم تتخذ الدولة القرارات السريعة اللازمة على الأقل على مستوى مساعدة هؤلاء الناس، والمساعدة بحسب ما تبين للجنة يمكن أن تكون بموجب هذا الاقتراح وبموجب برنامج البنك الدولي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، فالإحصائيات اجريت بدقة ودخلت إلى بيوت هؤلاء من خلال فريق عمل يواظب على مهماته يومياً منذ العام 2011، وإنّ كلفة هذا المشروع لا تتعدى الأربعة ملايين دولار سنوياً مع التقديرات العينية التي تؤمن لهذه العائلات».

## اعتصام لموظفي مستشفى بيروت الحكومي أمام وزارة المالية



نقذ موظفو وأجراء مستشفى بيروت الحكومي الجامعي صباح أمس، اعتصاماً في أمام مبنى وزارة المالية في ساحة رياض الصلح.

وتلا عضو لجنة المتابعة بسام العاكوم بياناً جاء فيه: «في إطار سلسلة خطواتنا الاحتجاجية ومناشدتنا للمعنيين باتي تحركنا اليوم(أمس) ووقفنا أمام مبنى وزارة المالية، وذلك بعد الخطوة الأولى الأسبوع الماضي أمام مبنى وزارة الصحة العامة، حيث أنّ الدافع مشترك واحد في كافة الحركات وهو تأمين الاستقرار الوظيفي، وحصولنا على أبسط حقوقنا المتمثل بالراتب الشهري الذي نعيش منه نحن وعائلاتنا، حيث وصل بنا الأمر وإياهم إلى حال لا تحسد عليه من الحاجة والضغط الاقتصادي وعدم الاستقرار المعيشي».

وأضاف: «اللائق اليوم أننا نقفنا هنا ومستشفانا يعمل بكافة أقسامه الطبية من الطوارئ» إلى العمليات إلى الأقسام الداخلية والعيادات وداخله ما يقارب 200 مريض يتلقون علاجهم اللازم».

وتابع: «إذ نرحب باللام معالي وزير الصحة العامة حول فكرة توظيف رواتب موظفي المستشفيات، في انتظار تبيان الخطوات العملية لتطبيق ذلك، نامل من الحكومة مجتمعاً أن تؤيد أي طرح يوصلنا إلى نيل رواتبنا

الشهرية في مواعيد استحقاقها».

وقال: «من هنا نشاهد معالي وزير المال الذي عرفناه وعرفنا عن قرب وعایش أزمنا كموظفي مستشفيات حكومية، وخصوصاً المستشفى الأم، مستشفى العاصمة وكل الوطن، مستشفى شهيد لبنان، مستشفى بيروت الحكومي الجامعي، نشاهد ونامل منه العمل مع وزارة الصحة العامة لإيجاد آلية تضمن دفع رواتبنا ومستحققاتنا كموظفين في مواعيدها بعيداً من دائرة التحصيل ومشابه، والنفضل علينا بأعطاء تعليمات لإخراج قوائم ومستحقات وحالات المستشفى المالية من الروتين الإداري كوننا نعيش أزمة مفتوحة، وعدم تحميننا كموظفين عيب الديون التي ترزح تحته المستشفيات».

وختم العاكوم: «لا بد لنا إلا وأن نشدد على أنّ الفكرة الأساس والحل الأفضل يتمثل بإعادة ضمّ خدماتنا كموظفين إلى ملاك الإدارة العامة، كما كان عليه الوضع قبل صدور القانون 544 عام 1994، وهو ما اجتمع عليه وتبنته وتعمل على تحقيقه «هيئة التنسيق المستقلة لموظفي ومستخدمي وأجراء المستشفيات الحكومية في لبنان».

وعلى الأثر توجه وفد من لجنة المتابعة وسلم مكتب وزير المالية مذكرة المطالب.